خطـاب السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة

بسم الله الرحمان الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم
السيد الوزير الأول
السيدات والسادة الوزراء
السادة الولاة والعمال

حضرات السيدات والسادة

أود في البداية أن أعبر لكم عن سعادتي وكذا اعتزازي بانعقاد الدورة السادسة للمجلس الوطني للبيئة، كما أريد أن أشكر صادقا السيد الوزير الأول على كل الدعم الذي قدمه لقطاع البيئة ولدورة هذا المجلس المنعقد، والذي يعود إليه الفضل في تأسيسه مع جائزة الحسن الثاني للبيئة حين كان مشرفا على هذا القطاع آنذاك حيث لم يكن الاهتمام بالبيئة إلا عند قلة قليلة من الدول المتقدمة.

أود كذلك أن أرحب بكل الحاضرين معنا في اشغال هذا اللقاء اليوم كما أنه لا بد من التنويه بعمل السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس والذي أصبح يلعب دورا أساسيا وفعالا في الارتقاء بالشأن العام البيئي في بلادنا إلى المستوى الذي يريده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لوضعنا البيئي عندما ربطه بمستوى التنمية البشرية عند انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في شهر ماي من سنة 2005.

وقد جاء التصريح الحكومي للسيد الوزير الأول، بمحاور عمل محددة لترجمة هذه التوجهات السامية إلى برامج وخطط عمل اعتمدتها الحكومة الحالية، كما أكد ذلك السيد الوزير الأول من شأنها التسريع بمعالجة التردي والتدهور الحادين لوضعنا البيئي وكذا وضع كل الميكانيزمات الأساسية لاعتماد مبدأ التنمية المستدامة وإدراج البعد البيئي في كل المشاريع وفي كل منظومات التخطيط التنموية وعلى كل المستويات وقد أصبحت مراعاة مبدأ التنمية المستدامة منطلقا لكل الاستراتيجيات الوطنية القطاعية التي أعدتها الحكومة مؤخرا.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت بلادنا قد قطعت أشواطا هامة في جعل الشأن البيئي يرقى إلى مستوى الأولويات في البرامج الحكومية، وحققت مكتسبات هامة على المستوى المؤسساتي والتشريعي فإن الديناميكية الجديدة التنموية التي تعرفها بلادنا هذه السنوات الأخيرة وتطور مستوى عيش السكان وطموح المغرب التنافسي الاقتصادي الدولي أصبحت تستلزم مقاربة جديدة ترتكز على تعزيز المكتسبات التي حققتها بلادنا وتطويرها ولكن كذلك على بلورة إطار داعم يمكن من تأسيس منظومة قادرة على تعبئة حقيقية ومنتجة لكل الفاعلين والطاقات المؤثرة من جماعات محلية وتنظيمات إدارية ومهنية وعلمية وجمعوية حول برامج ومخططات عمل بيئية متشاور بشأنها ومتعاقد حولها، تهدف إلى فتح أوراش التأهيل البيئي بكل الجهات الاقتصادية للملكة وذلك موازاة مع التشخيص الدقيق والتتبع عن قرب للوضع البيئي على مستوى الجهة وضبط الآليات للوقاية من حدوث الاختلالات البيئية أو معالجتها عند الاقتضاء فور حدوثها.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عملت الحكومة من خلال هذه الفترة على تسريع وثيرة المصادقة على النصوص التطبيقية للقوانين البيئية الأربعة التي اعتمدت خلال الولايتين التشريعيتين السابقتين.

وهكذا تمت المصادقة على مراسيم من أهمها تلك المتعلقة بتدبير النفايات الصلبة، فهناك النصوص المنظمة لكيفية دراسة التأثيرات على البيئة بالنسبة لكل المشاريع الخاضعة قانونا لذلك، وهكذا فقد تم خلق اللجنة الوطنية واللجان الجهوية الموكول إليها البث في القبول البيئي بالنسبة للمشاريع المقترحة للانجاز وذلك بعد إشراك المواطنين من خلال فتح البحث العلني المسبق قبل الشروع في دراسة التأثير على البيئة بالنسبة لكل مشروع خاضع لهذه المسطرة.

حضرات السيدات والسادة،

وكما تتبعتم وذكر بذلك السيد الوزير الأول في كلمته فقد أعدت الحكومة إطارا تعاقديا مع كل الجهات الاقتصادية للملكة تجسد في اتفاقيات تم توقيعها أمام **جلالة الملك محمد السادس نصره الله** يوم 14 أبريل 2009 بمدينة فاس بين الحكومة وهاته الجهات وتهدف إلى توفير كل الشروط الضرورية لإنجاز على أرض

الواقع ما تم تحديديه من برامج بيئية مع كل مكونات الجهة وكل الفاعلين التنمويين بها، من أهم ما سينتج عن هذا العمل التشاركي يمكن أن أركز على :

- خلق مراصد جهوية لبيئة على مستوى كل جهة ستمكن من التتبع الدقيق للوضع البيئي وكذا من إصدار التقرير السنوي للحالة البيئية على مستوى الجهة. ستوفر هاته المراصد الجهوية على كل وسائل العمل الضرورية من تجهيزات وإمكانية بشرية وكفاءات علمية لجعل عملية التشخيص البيئي السنوي الجهوي أحد أهم المرافق العمومية للدولة وللجهة.

- كما أن الوسائل والإمكانيات التي يتيحها هذا التعاقد مع الجهة ستكمن من إنجاز برامج مهمة في اتجاه التأهيل البيئي داخل هذا المجال الترابي ونذكر من بين هذه البرامج: تسريع وثيرة إنجاز البرنامج الوطني للتطهير السائلي المعتمد سابقا بعد ما تمت مراجعته بهدف تعميم معالجة المياه العادمة في مستوى للتطهير يمكن من إعادة استعمالها لأغراض فلاحية ولسقي المساحات الخضراء أو لحقن المياه المعالجة داخل الفرشات المائية . وذلك تماشيا مع الاستراتيجية الجديدة لقطاع الماء.

- ثم هناك أيضا توسيع هذا البرنامج ليشمل الوسط القروي والأماكن العمومية القروية خصوصا المدارس القروية والمساجد القروية. وللتذكير فهذا البرنامج يقدر بحوالي 80 مليار درهما (2030) ويهدف إلى تعميم الصرف الصحي ومعالجة كل المياه العادمة وإعادة استعمالها في أفق 2030. ويمكن أن أذكر كذلك الإمكانية التي يوفرها هذا التشارك مع الجهة لإنجاح البرنامج الوطني لتدبير النفايات الصلبة المنزلية والنفايات الخطيرة من خلال إنجاز مخططات مديرية على مستوى كل عمالة أو إقليم وكذا غلق كل المطارح العشوائية وخلق منظومة لتدبير النفايات وتثمينها وفق المعايير الصحية العالمية. وتقدر تكلفة هذا البرنامج ب 40 مليار في أفق 2022 إضافة إلى البرنامج الوطني لمكافحة تلوث الهواء والمحافظة على جودته ضمانا لصحة المواطنين والذي تسهر على تحضيره الحكومة بشراكة مع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة وبعناية خاصة من رئيستها صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا حسناء. علاوة إلى برامج متنوعة للحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي وإعداد وتهيئة فضاءات ترفيهية إيكولوجية كمتنفسات طبيعية صحية خصوصا جنب الحواضر ذات الكثافة السكانية العالية مثل غابة بوسكورة، والشلالات بالدار البيضاء وغابة معمورة بالرباط، ووادي النفيفيخ ببن اسلمان.

حضرات السيدات والسادة،

إن التذكير الذي جئت به بخصوص المقاربة الجديدة التي اعتمدتها الحكومة والقاضية بمصاحبة المجالس المنتخبة في إنجاح أوراش تأهيلها البيئي فكي أؤكد

عل ضرورة تفعيل كل مكونات قطاع البيئة كل في مجال اختصاصاته ومساهمته من أجل توفير كل الشروط الضامنة لنجاح هذا الورش البيئي الكبير و من ثم فدور المجلس الوطني للبيئة أصبح اليوم ذا أهمية قصوى كإطار تشاوري ضامن وداعم لتحقيق كل هذه الأهداف.

وهكذا، أيتها السيدات أيها السادة فإنه من المرتقب أن تنعقد الدورات المقبلة لهذا المجلس بصفة منتظمة وبدورات متقاربة تخصص كل دورة لمعالجة أحد أهم المواضيع التي من شأنها تذليل العقبات وإزالة الإكراهات حتى تسير البرامج المسطرة مع الجهات وفق الأهداف المتوخاة وكانطلاق لهذا الاختيار ستعرض على نظار هذا المجلس ثلاثة وثائق أساسية كأرضية عمل وتتعلق ب:

- الآليات القانونية في خدمة البيئة بالمغرب
- إستراتيجية القرب لقطاع البيئة
- الآليات الاقتصادية في خدمة البيئة

و تشكل الوثيقة المتعلقة بالآليات الاقتصادية ورقة عمل أساسية كما أكد ذلك السيد الوزير الأول، خصوصا في ظرفية تتميز بانتشار أشكال متنوعة من التدهور البيئي وطنيا و دوليا مما يدفعنا إلى التفكير في سرعة اعتماد المقاربات التي أظهرت نجاعتها في دول أخرى خصوصا إذا ما استحضرنا كلفة التدهور البيئي ببلادنا والتي تقدر بما يزيد عن 13 مليار درهم سنويا أو 3,7% من الناتج الداخلي الخام في حين إن تكلفة حماية البيئة تقدر ب 1.8% من هذا الناتج. وتبقى النتائج التي حققتها كل الدول التي تبنت الجبايات البئية كوسيلة ناجعة لتغطية تكلفة حماية البيئة أحد أهم المحاور والتجارب التي تنظر مناقشتها وتنوير الحكومة بشأنها.

حضرات السيدات و السادة،

إن الكفاءات المكونة لهذا المجلس تجعلنا واثقين من أن الخلاصات المتوقعة ستمكننا جميعا منن ضبط آليات اقتصادية فعالة في خدمة المحافظة على البيئة لتكون اللبنة المكملة لبناء منظومة متكاملة للحفاظ على سلامة بيئتنا و على ثروتنا الطبيعية مع ضمان حقوق الأجيال القادمة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله و أيده و السلام.